

تأثير تطورات الأزمة الليبية في الأمن القومي المصري

د. خالد حنفي على

باحث مصري في الشؤون الإفريقية

شكّل إطلاق الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر، في الرابع من أبريل ٢٠١٩، عملية عسكرية لتحرير العاصمة طرابلس من الميليشيات وجماعات الإرهاب تطورا جديدا في المشهد الليبي قد يفضي إلى تغير حاسم في قواعد اللعبة السياسية بين أطراف النزاع في هذا البلد، منذ سقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١.

منتصف أبريل ٢٠١٩، بمدينة غدامس جنوبى ليبيا، حيث كان يراهن عليه المبعوث الأممي غسان سلامة في بناء توافق ليبي لإجراء الانتخابات العامة لتوحيد السلطة، بعد أن فشلت خطته السابقة التي كان قد أعلن عنها في سبتمبر ٢٠١٧ (١).

بموازاة ذلك التعثر السياسي، بدت الأداة العسكرية الأكثر تأثيرا في توازنات القوى في المشهد الليبي، والتي كانت تتحرك، خلال السنوات الماضية، باتجاه إحداث ميل واضح لموازن القوى الميدانية لمصلحة الجيش الليبي وحلفائه في الشرق، مقارنة بحكومة الوفاق وحلفائها من الإسلاميين، ومصراته في الغرب. وبالتالي، يمكن تفسير نشوب معركة طرابلس (٢) بأنه تعبير عن مسار ممتد للسيطرة الميدانية بداه الجيش في الشرق، بعد تطهير بنغازي من جماعات الإرهاب والميليشيات بين أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٧، ثم درنة ٢٠١٨، ومنطقة الجنوب بالكامل في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٩، فضلا عن هيمنة الجيش على منطقة الهلال النفطي، وحقول الجنوب، خاصة الفيل والشرارة. وبالتالي، امتك الجيش غالبية ورقة النفط كمصدر رئيسي لإيرادات البلاد (٣).

في ضوء وضع ميداني متفوق كهذا لمصلحة الجيش الوطني، كان صعبا أن يتقدم أي إطار للتفاوض السياسي في الأزمة الليبية يغفل توازنات الواقع، حيث

وهو ما يمكن مناقشته عبر أربعة أبعاد أساسية، الأول: تحديد طبيعة سياقات واتجاهات معركة طرابلس، والثاني: رؤية مصر للأزمة الليبية من منظور أهداف ومصالح أمنها القومي، والثالث: مدى حضور الرؤية في تعاطي القاهرة مع تفاعلات معركة طرابلس، ورابعاً وأخيراً: طبيعة الفرص والتحديات التي تطرحها السيناريوهات المحتملة لمعركة طرابلس بالنسبة لأمن مصر القومي، علما بأن ذلك المفهوم يعنى قدرة الدولة على تأمين قوتها الداخلية، وحماية مصالحها الحيوية في النطاق الخارجى.

أولاً- معركة طرابلس .. سياقات واتجاهات:

أبرزت معركة تحرير طرابلس، التي يخوضها الجيش الوطني الليبي ضد ميليشيات حكومة الوفاق، خريطة توازنات القوى الداخلية والخارجية في الأزمة الليبية. فداخليا، جاءت تلك المعركة في وقت شهدت فيه جهود ومبادرات التسوية الدولية والأممية تعثرت كثيرا، وأحد ثلوا الآخر، سواء في باريس أو باليرمو، خلال عام ٢٠١٨، أو حتى في أواخر فبراير ٢٠١٩ في أبو ظبي. فلم تفلح تلك الجهود في راب انقسام السلطة بين شرق وغرب البلاد، منذ صيف ٢٠١٤. ومن ثم ظل اتفاق الصخيرات متعثرا. بنشوب معارك العاصمة، تجمدت مساعي الأمم المتحدة في عقد الملتقى الوطني الليبي، في

بدا هناك هدفان لذلك التحرك، الهدف الأول: تكريس وضعية الجيش الليبي، كقوة مركزية وطنية تسيطر على الوظيفة الأمنية للدولة، ومن ثم السعى إلى حيافة العاصمة لرمزيتها السياسية في بنية السلطة، لاسيما بعدما أحكم الجيش سيطرته على غالبية اراضى البلاد في منطقتي الشرق والجنوب.

أما الهدف الثاني، فيتعلق بتوفير مناخات أمنية مستقرة لإنفاذ الاستحقاقات السياسية المتعثرة، منذ توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥، دون تدخلات قوى ميليشياوية، أو حتى قوى خارجية باتت توظف الميليشيات، كوكلاء لتهديد دول الجوار الليبي.

يؤثر هذان الهدفان في أهداف ومصالح الأمن القومي المصري، ليس فقط لحسابات التجاور الجغرافى في حدود طويلة مشتركة، أو حتى نمط الارتباطات المصلحية الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية الوثيقة مع ليبيا، وإنما أيضا لأن القاهرة صارت لاعبا إقليميا رئيسيا في تفاعلات الساحة الليبية، حيث عملت، طيلة السنوات الماضية، على حماية أمنها الحدودى لمنع انتقال تهديدات الداخل الليبي. وعليه، فإن النواتج المحتملة لمسارات معركة طرابلس قد تلقى بتأثيراتها، سواء المباشرة أو غير المباشرة، في الأمن القومي المصري،

في مضمونه أن ثمة اتجاهات دولية، وإن كانت غير معلنة، تراهن أكثر على نتائج المعركة الميدانية، خاصة أن بعض القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، تنظر إلى الجيش الليبي كفاعل عسكري يمكن الاعتماد عليه في مكافحة تهديدات الإرهاب والمليشيات، وضمان تدفق النفط، بعدما سيطر على غالبية الأراضي الليبية. يدعم هذا التفسير أن تلك القوى لم تعارض أساساً، خلال السنوات الماضية، تمدد سيطرة الجيش الليبي من الشرق إلى الجنوب. بل إن الشير حفر مار شريكا رئيسياً في تسوية الأزمة الليبية، كما برز في استقباله في خضم معركة طرابلس، في إيطاليا وفرنسا، في مايو ٢٠١٩.

بالمقابل، سعت حكومة الوفاق إلى توظيف ورقة اعترافها الأممي لنيل دعم أوروبي لإيقاف معركة طرابلس. إذ زار فايز السراج كلا من باريس، ولندن، وبرلين، وروما في مايو ٢٠١٩، كما ضغط على موقف باريس تحديداً، عبر إيقاف عمل ٤٠ شركة فرنسية في ليبيا من بينها شركة توتال في غرب ليبيا بدعوى انتهاء تصاريحها (١١). وعبر ذلك عن محاولة حكومة الوفاق توظيف الصراع الفرنسي - الإيطالي على ليبيا، حيث تميل روما إلى دعم السراج، بحكم وجود قوات لها على الأرض في محارقاته. ووجود مصالح في مجال الطاقة، ومنع تدفق الهجرة من جنوب وغرب البلاد عبر البحر المتوسط، وإن كانت، بالمقابل، سعت إلى بناء علاقات متوازنة مع حفر، نظراً للشكوك حول قدرة حكومة الوفاق، كونها تخضع لسيطرة الميليشيات.

في ظل سياقات داخلية وخارجية معقدة، ومتشابكة للأزمة الليبية أفرزت معركة طرابلس عدة اتجاهات رئيسية:

١- استمرار اللا حسم الميداني مع اكتساب الجيش الليبي نقاط قوة تفاوضية جديدة، حيث إن ثمة حالة من اللا حسم الميداني في معركة طرابلس، بسبب طبيعة ديناميتها كحرب للمدن، حيث تكتظ العاصمة بالسكان (١، ٢).

لاسيما أنه يحوز قواعد عسكرية رئيسية، خاصة في الجفرة، والوطية تجعل له اليد الطولى جويًا في المنطقة الغربية.

بين هذين المحورين، تبدو الجزائر كأحد الداعمين الإقليميين لحكومة الوفاق، نظراً لتركز مصالحها في غرب وجنوب ليبيا، منشغلة أكثر بأوضاعها الداخلية، بعد الانتفاضة التي أجبرت بوتغليقة على الاستقالة في الثاني من أبريل ٢٠١٩، بينما تتخوف تونس من أن تؤدي معركة طرابلس إلى انتقال عناصر إرهابية لها عبر حدودها المتسامية مع غرب ليبيا. لذا، دعت لوقف إطلاق النار، إبان لقاء الرئيس الباجي قايد السبسي مع السراج في ٢٢ مايو ٢٠١٩ (٧).

دولياً، وعلى الرغم من أن القوى الدولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والقوى الأوروبية، تدعو لوقف إطلاق النار، منذ نشوب معركة طرابلس، فإن الملاحظ أن تلك الدعوات لم يرافقها أي إجراءات عقابية لأطراف النزاع تشكل ضغطاً عليهم لإيقاف المعركة، فضلاً عن عرقلة واشنطن وموسكو مشروع بيان بريطانيا في مجلس الأمن حول وقف إطلاق النار في طرابلس، بالإضافة إلى بيان للبيت الأبيض، في ١٩ أبريل ٢٠١٩، أشار إلى اتصال هاتفى بين ترامب وحفر أقر فيه الأول بدور الثاني في مكافحة الإرهاب وأمن موارد ليبيا، مما أعطى رسالة غير مباشرة بأن واشنطن توافق ضمناً على تحرير طرابلس من الميليشيات والإرهاب، برغم تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، بوقف إطلاق النار، والعودة للطاولة السياسية (٨).

بدوره، دعا الاتحاد الأوروبي إلى وقف إطلاق النار في طرابلس، في ١٣ مايو ٢٠١٩، لكن دون أن يتبع ذلك أي تحركات فعلية. فعلى الرغم من أن انتهاك حظر الأسلحة يتم عبر وصول سفن أسلحة إلى سواحل غرب ليبيا طرابلس، فإن الأوروبيين لم يحرخوا سفنهم في البحر المتوسط لحظر السلاح، وتفتيش السفن، والذي تقرضه الأمم المتحدة على ليبيا بموجب القرارين الدوليين ١٩٧٠ و ٢٠٤٢ (١٠). يعنى ذلك

ينطلق التفاوض الأممي من المساواة النظرية في الأوضاع السياسية بين أطراف النزاع، لمجرد عد حكومة الوفاق في الحرب تشمل اعترافاً آسيا، دون النظر إلى مدى قوتها على الأرض، منذ أن دخلت العاصمة، في مارس ٢٠١٦، في حماية الميليشيات الأهم أن ميليشيات طرابلس ذاتها تستفيد من إيرادات النفط التي يسيطر عليها الجيش الليبي، ويتم تحويلها للبنك المركزي في العاصمة طرابلس، بموجب ضغوط القوى الغربية، فضلاً عن أن إجراء انتخابات عامة لتوحيد السلطة المنتقمة يحتاج إلى عناق أمنى مستقر. قد لا يتوافر في ظل هيمنة الميليشيات، ليس فقط على الوظيفة الأمنية للدولة في المنطقة الغربية، وإنما على الحياة الاقتصادية والسياسية (٤). وينشب بين ميليشيات طرابلس نزاعات مسلحة على النفوذ، كما برز في أغسطس ٢٠١٨، قيل أن تدخل الأمم المتحدة لعقد اتفاق للترتيبات الأمنية، ولعل ما جرى عقد انتخابات ٢٠١٢ و ٢٠١٤، يشير في جوهره إلى أن العضلة الرئيسية في ليبيا هي تغول الميليشيات وتوزع القوة بين فواعل أكثر، عادة ما تفسد خلافاتهم على الثروة والسلطة عملية الانتقال السياسي.

إقليمياً، عملت حكومة الوفاق الليبي على اجتذاب الدعم التركي - القطري، خاصة لحلفائها الميليشياويين، سواء من الإسلاميين أو مصراتة، في مواجهة المحور المصري - الإماراتي - السعودي الداعم للجيش الوطني في مكافحة الإرهاب والمليشيات. وقد برز هذا الاستقطاب الإقليمي جلياً في معركة طرابلس، حيث تحولت إلى حرب وكالة صريحة فعلى سبيل المثال، نشرت صفحة "حكومة الوفاق" على الفيسبوك صوراً لمدركات تركية، وصواريخ مضادة للدبابات، قالت إنها شحنات جديدة وصلت إلى مقاتليها في العاصمة (٥). كما اتهم الجيش الليبي (٦)، أكثر من مرة، تركيا بدعم ميليشيات الوفاق بشحنات أسلحة، وطائرات دون طيار، وأنظمة دفاع جوي لوازمة القوة العسكرية، التي يملكها الجيش الوطني،

مليون نسمة)، مما يسبب تكلفة إنسانية عالية للمعارك التي راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ شخص، وتشريد أكثر من ٨٠ ألف شخص، بخلاف توحيد ميليشيات طرابلس ومصراتة، وأجزاء من الزنتان وميليشيات إسلامية، خلف حكومة الوفاق. لكن مع ذلك، استطاع الجيش الوطني حيازة نقاط قوة ميدانية في محيط طرابلس، خاصة (غريان، وترهونة، وصorman، وصبراتة)، مما جعل حكومة الوفاق وميليشياتها قيد الضغط والحصار، خاصة على صعيد إمداداتها البحرية المتصلة بالمعابر الحدودية مع تونس. علاوة على فرض الجيش الليبي حصارا بحريا لمنع شحنات الأسلحة التركية، وهو ما يفسر تمسك حكومة الوفاق بعودة الجيش الوطني إلى ما وراء خطوط الرابع من أبريل، إذا ما تم وقف إطلاق النار (١٢)، وهو أمر يرفضه الجيش الذي يصر على دخول العاصمة طرابلس، وتحريرها من الميليشيات والإرهاب.

٢- عودة تهديدات الإرهاب إلى الواجهة في ليبيا، حيث برزت هجمات تبناها تنظيم داعش في مناطق سيطرة الجيش الليبي، خلال شهري أبريل ومايو ٢٠١٩، لاسيما في سبها جنوب غرب ليبيا، وبلدة الفقهاء في الجفرة وسط ليبيا، فضلا عما تضمنه ظهور زعيم تنظيم داعش أبي بكر البغدادي، في أبريل ٢٠١٩، بعد هزيمة التنظيم في سوريا والعراق. حيث بعث برسائل دعم لعناصره الإرهابية في ليبيا، عبر إشارات بالهجوم على بلدة الفقهاء، مما يشي بأن خطر الإرهاب لا يزال قائما حتى بعد هزيمة تنظيم داعش في سرت نهاية ٢٠١٦. بل اللافت أن حكومة الوفاق ذاتها كانت قد أعلنت عن القبض على منتسبين لداعش والقاعدة في العاصمة، في رسالة تستهدف -على ما يبدو- اجتذاب دعم الأوروبيين، وتوضي بأن بديل تلك الحكومة هو انتشار الإرهاب، وأنها تواجه أيضا الإرهاب الذي يطرحه الجيش الوطني كهدف من تحرير العاصمة، على الرغم من أن هناك جماعات مصنفة كإرهابية تقاوم ضمن صفوف ميليشيات الوفاق في معركة

طرابلس، مثل سرايا الدفاع عن بنغازي (١٢).

٢- فرض الجيش الوطني معادلة سياسية جديدة تتجاوز أساسا سابقات اتفاق الصخيرات، الذي تأسس، عند توقيعه في ٢٠١٥، على موازين ميدانية داخلية تبدو متعادلة نسبيا، وهو ما يختلف كلياً عن نظيرتها التي تميل للجيش الوطني في ٢٠١٩، مع سيطرته على غالبية الأراضي والنفط وقد انعكس تأثير تلك المعادلة، حين أبلغ المشير حفتر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عندما التقاه، في مايو ٢٠١٩، بأنه مستعد لنقاش حل سياسي، لكن الوقت لم يحن بعد لعدم توافر شروط وقف إطلاق النار، كما اشتراط لاحقا المشير حفتر حل الميليشيات في العاصمة، وتسليم سلاحها. حينئذ، لن تكون هناك حاجة لوقف النار، مؤكداً، أن هدفه الحل السياسي، وإقامة انتخابات نزيهة (١٤).

ثانياً - مصالح وسياسات مصر في ليبيا:

لا يمكن فهم تعاطي مصر مع تلك التطورات الأخيرة في الأزمة الليبية، خاصة معركة طرابلس، إلا في سياق رؤيتها العامة لأهدافها ومصالحها في هذا البلد. إذ يمكن القول إن القاهرة أسست معادلة جوهرية للتعامل مع أزمة ليبيا في مرحلة ما بعد ثورة ٢٠ يونيو ٢٠١٢، تقضي بأن بناء مؤسسات الدولة الوطنية لاستعادة وظيفة الأمن، ومنع تفككها ينبغي أن يتوازي مع الحلول السياسية التوافقية بين المتنازعين (١٥). تلك المعادلة المصرية لا تخص ليبيا فحسب، وإنما مناطق الصراعات في الإقليم، خاصة سوريا واليمن في مرحلة ما بعد ٢٠١١، حيث ركزت القاهرة على منظور استعادة الدولة الوطنية، من أجل أمن واستقرار المنطقة ككل.

على أساس تلك المعادلة، يمكن تحديد أهداف ومصالح الأمن القومي المصري تجاه ليبيا، والتي تكمن في أربعة أمور أساسية تتشابه مع بعضها بعضاً:

١- منع انتقال تهديدات الإرهاب

وتهريب السلاح، وتدفق الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى مصر، عبر الحدود الغربية المشتركة. تكمن أهمية هذا الأمر في أن القاهرة عانت تصاعداً للتهديد الإرهابي، خاصة في شبه جزيرة سيناء، بعد الإسقاط الجماهيري لحكم تنظيم الإخوان الإرهابي في ثورة ٢٠ يونيو ٢٠١٣. وبالتالي، سعت مصر لمنع استغلال العناصر الإرهابية للسلاح المنتشر في ليبيا، بعد سقوط نظام القذافي، خاصة في ضوء غياب مؤسسة أمنية ليبية تستطيع ضبط الحدود.

٢- دعم عملية بناء مؤسسات الدولة الليبية، خاصة المؤسسة العسكرية، كي تكون حارسة وضامنة للاستحقاقات السياسية، لاسيما بعد تعرض تلك المؤسسة للانقسام، إثر تدخل حلف الناتو في عام ٢٠١١ لإسقاط القذافي. إذ تنظر القاهرة إلى أن استعادة المؤسسة العسكرية الوطنية في ليبيا لوظيفتها الأمنية ستحد من تهديدات الميليشيات، وجماعات الأزهاب، والحرمة المنظمة، التي تستغل الفوضى لتعظيم مكاسبها على حساب الدولة الوطنية، وفي الوقت نفسه، تسهم في الحفاظ على وحدة أراضي الدولة الليبية، في ظل النزعات الانفصالية، التي كانت قد برزت، خلال السنوات الأولى، في الشرق والجنوب، بعد إسقاط القذافي، إثر فشل المرحلة الانتقالية، وانقسام السلطة التنفيذية والأمنية منطقياً بين الشرق والغرب.

٣- تحجيم تدخلات القوى الإقليمية والدولية في الداخل الليبي، والتي قد تشكل أرقاً ضاغطة على الأمن القومي المصري في ملفات ثنائية وإقليمية أخرى، في ظل هيمنة منطق التشابك والمقايضة المصلحية للدوار بين أزمت المنطقة، فضلاً عن تداخل أزمة ليبيا مع أزمت الجوار الإفريقي والشرق الأوسط، بسبب طبيعة التهديدات العابرة للحدود من إرهاب، وهجرة، وجريمة منظمة. والأهم من ذلك أن الدولة المصرية تواجه في مرحلة ما بعد أحداث ٢٠١١ نطاقاً جغرافياً من التهديدات الإقليمية المتداخلة في محيطها الخارجي الحيوي، ذلك أن الفواعل الخارجيين الساعين

تنظيمات الإرهاب في درنة، ردا على مقتل ٢٠ مصريا مسيحيا على يد داعش في منتصف فبراير ٢٠١٥. بل إن القاهرة سعت لتعزيز تعاونها مع الجيش الوطني الليبي لمكافحة الإرهاب، كما برز في تسلمها للإرهابي هشام عشاوي، في ٢٩ مايو ٢٠١٩، والمتهم بالتورط في عمليات إرهابية داخل مصر، فضلا عن علاقته بكيانات إرهابية في ليبيا، مثل مجلس شوري مجاهدي درنة، وتحالف مع كتائب ابي سليم. وكان الجيش الليبي قد اعتقل عشاوي في أكتوبر ٢٠١٨، خلال عملية لتحرير درنة من الإرهابيين (١٨).

ثالثا- التعامل المصري مع معركة طرابلس:

في إطار تلك الرؤية للمصالح المصرية، وطبيعة أهدافها وأدواتها، يمكن تفهم طبيعة تفاعلات القاهرة تجاه معركة طرابلس، حيث بدت هناك عدة أبعاد أساسية لها، هي:

١- تمسك مصر بمواصلة دعم الجيش الوطني الليبي في محاربة الإرهاب والمليشيات، حيث زار المشير حفتر القاهرة مرتين، التقى فيهما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الأولى كانت في ١٤ أبريل ٢٠١٩، حيث أكدت القاهرة دعمها لجهود مكافحة الإرهاب والمليشيات، مما يسمح بإرساء دعائم الاستقرار، وبدء إعمار ليبيا، أما الزيارة الثانية، فكانت في ٩ مايو ٢٠١٩، حيث تمسكت مصر بالموقف ذاته، وأكدت أيضا دعم دور المؤسسة العسكرية لاستعادة مقومات الشرعية، وتهيئة المناخ للتوصل إلى حلول سياسية، وتنفيذ الاستحقاقات الدستورية (١٩). كما التقى رئيس المخابرات المصرية اللواء عباس كامل، المشير حفتر في يوم تسلم الإرهابي العشاوي، حيث أبلغه دعم الرئيس لجهود الجيش الليبي في مكافحة الإرهاب (٢٠).

٢- التوافق المصري مع التوجهات الدولية والأممية حول عدم وجود حلول عسكرية للأزمة الليبية، ودعم الحل السياسي، ففي بيان للخارجية المصرية

التقديرات، خاصة مع بروز عمليات اختطاف من قبل الميليشيات المسلحة للصيريين، بخلاف قتل بعضهم على يد جماعات الإرهاب كداعش.

في ضوء هذه الأهداف والمصالح، سعت القاهرة، على مدى السنوات الماضية، إلى تفعيل أدوات سياساتها الخارجية تجاه ليبيا، حيث انتهجت استراتيجية متعددة الأبعاد. فبخلاف الجهود المكثفة للجيش المصري في تأمين الحدود الغربية، والتصدي الجوي لأي عمليات تهريب للسلاح، وكذا تزايد الاهتمام التنموي بالمناطق الطرفية الحدودية مع ليبيا، خاصة مرسى مطروح، أخذت سياسة القاهرة عدة اتجاهات تتماس مباشرة مع الأزمة الليبية، وتستهدف حماية أهداف ومصالح الأمن القومي المصري، منها على سبيل المثال لا الحصر (١٧):

- دعم جهود توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، حيث عقدت اللجنة المصرية المعنية بليبيا ستة اجتماعات بين ضباط ينتمون إلى الشرق والغرب للتوصل إلى إعادة هيكلة للجيش وتطوره، مهنيا وفنيا، ليضمن حدود البلاد ووحدتها.

- سعت القاهرة إلى بناء توافق إقليمي حول دعم جهود الاستقرار والتسوية السياسية في أزمة ليبيا، عبر مشاركتها في آلية دول الجوار الليبي المباشر (التي تضم مصر، والجزائر، وتونس، والنيجور، وتشاد، والسودان، وليبيا)، أو التنسيق مع الجوار العربي لليبيا، خاصة تونس والجزائر.

- دعمت القاهرة الجهود الأممية لتسوية الأزمة الليبية، حيث بدت فاعلا أساسيا في المبادرات الدولية حول ليبيا، كما برز، على سبيل المثال، في مؤتمر باليرمو بإيطاليا في نوفمبر ٢٠١٨، حيث أقر بيانه الختامي جهود مصر في مسار إعادة بناء المؤسسة العسكرية.

- ممارسة القاهرة لسياسة الردع العسكري لأي تهديدات تطول أمنها القومي مباشرة في ليبيا، حيث لم تتردد في توجيه ضربة جوية عسكرية لمعاقل

للفوذ والتأثير في أزمة ليبيا، يشتبكون في الوقت نفسه، مع المصالح المصرية في أزمات وتهديدات أخرى قادمة من غزة، والسودان، وسوريا، واليمن.

فعلى سبيل المثال، فإن اتساع أدوار قوى، مثل تركيا وقطر، في غرب ليبيا قد يشكل ورقة ضاغطة على مصالح القاهرة في قضايا أخرى داخلية وخارجية، مثل الصراع على اكتشافات الطاقة في البحر المتوسط، ومواجهة تنظيم الإخوان المحظور الذي تدعمه تركيا، فضلا عن مكافحة تمويل الإرهاب، الذي كان سببا في نشوء مقاطعة رباعية (مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين) لنظام الدوحة في يونيو ٢٠١٧. بل إن استقرار ليبيا، خاصة من منطقتها الجنوبية، يحد من التأثيرات المتبادلة مع أزمة دارفور في غرب السودان، لاسيما أن هناك حركات دارفورية مسلحة انخرطت في نزاعات الفرقاء الليبيين (١٦).

وبالتالي، فإن امتلاك القاهرة دورا مؤثرا في الأزمة الليبية قد يعزز قدراتها الداخلية والخارجية على مواجهة التهديدات لأمنها القومي، سواء اكانت قادمة في الملف الليبي أو الملفات المرتبطة معه في المنطقة، خاصة السودان، كما يتيح لها وضعا دوليا مواتيا لمصالحها الخارجية، خاصة مع القوى ذات الرؤية المتقاربة لها نسبيا للأزمة الليبية، مثل فرنسا والولايات المتحدة، لاسيما إذا علمنا أن تلك القوتين الأخيرتين تنظران لارتباط مصالحهما في ليبيا بمنطقة الساحل الإفريقي على أساس ترابط تهديدات الإرهاب، والمليشيات، والهجرة.

٤- تأمين الحضور الاقتصادي والاستثماري المصري في مرحلة إعمار ليبيا بحكم طبيعة الارتباطات الاجتماعية والاستثمارية بين البلدين المتجاورين، إذ يمكن القول إن مصر تضررت اقتصاديا من الفوضى، وعدم الاستقرار في ليبيا بعد القذافي، بسبب تراجع التبادل التجاري، وانخفاض أعداد العمالة المصرية في السنوات الثماني الماضية، بعدما كانت تربو على المليون ونصف المليون عامل مصري وفقا لبعض

من الداخل، خاصة من وسط وجنوب العاصمة، الأمر الذي قد يسفر عن قوة تفاوضية جديدة تضاف لما حصده الجيش من مكاسب ميدانية في شرق وجنوب البلاد. وحتى بفرض توقف القتال عندها، فإن الجيش الليبي قد يفرض شروطه على أي عودة للمسار السياسي. يدعم ذلك امتلاك الجيش ورقة النفط، التي تجعل القوى الغربية متحفظة، أو لا تستطيع عمليا تحويل دعوات وقف إطلاق النار إلى إجراءات عقابية تجاه أطراف النزاع. وإن كان الجدل المحتمل في هذا السيناريو قد ينشأ عندها حول خط وقف النار، والشروط لعودة المسار السياسي.

٣) السيناريو الثالث والأخير: تصاعد معارك الاستنزاف في الجبهات الخلفية، أي أن يواجه الجيش الوطني ارتدادات محتملة لمعركة طرابلس، كما برز في تصاعد التهديدات الإرهابية في وسط وجنوب ليبيا، ومساعي ميليشيات حكومة الوفاق إلى استهداف خطوط الإمداد الطويلة الممتدة للجيش الوطني من الشرق إلى الغرب، وتكمن معضلة هذا السيناريو في أن أي تراجع للجيش الوطني إلى خطوطه الخلفية في الشرق والجنوب يعني حدوث ارتدادات سياسية وعسكرية على قوته، وتحالفاته العسكرية والسياسية شرقا وجنوبا، كما قد تزداد حينها الضغوط الأمريكية والغربية بشكل عام، في ظل دعوات البعض لواشنطن إلى التدخل لفرض عقوبات على أطراف النزاع حتى يتوقف القتال في طرابلس (٢٦).

على الرغم من صعوبة ترجيح أي من هذه السيناريوهات، في ظل طبيعة معركة طرابلس كحرب مدن، تتسم بالتقلب الميداني، والكر والفر، فإنه بشكل عام، قد يصب السيناريو الأول أكثر في مصلحة أهداف ومصالح الأمن القومي المصري، حيث يحجم مخاطر وتهديدات الفوضى الميليشيائية وجماعات الإرهاب، فضلا عن تحجيم القوى الإقليمية، خاصة تركيا وقطر، في غرب ليبيا، كما يحول الجيش الليبي إلى المؤسسة العسكرية المركزية التي يمكن أن توفر بيئة آمنة للاستحقاقات السياسية. بينما

غير الشرعية لأكثر من ألف شخص. وبدا البيان رسالة بأن القاهرة لن تتوانى عن مواجهة أي تهديدات إرهابية تمس حدود الدولة المصرية، ومنها ليبيا من جهة الصحراء الغربية (٢٤).

رابعاً- فرص وتحديات مصرية إزاء أزمة ليبيا:

على أساس التطورات الأخيرة في أزمة ليبيا، وطبيعة مصالح مصر وأدواتها تجاه هذا البلد، تطرح معركة طرابلس فرصا وتحديات للأمن القومي المصري، لكنها ستتجلى أكثر، في ضوء السيناريوهات المحتملة لتلك المعركة. هنا، تظهر ثلاثة سيناريوهات محتملة لمعركة طرابلس، هي:

١) السيناريو الأول- تحرير طرابلس من الميليشيات: ويعني سيطرة الجيش الليبي على العاصمة طرابلس، ومن ثم إسقاط الحلفاء الميليشيائيين لحكومة الوفاق، وبالتالي تغيير موازين القوى السياسية والعسكرية بالكامل لمصلحة الجيش. ويستند هذا السيناريو إلى خبرة الجيش في حروب المدن، كما في درنة وبنغازي، بخلاف امتلاكه مزايا نظامية توفر له القدرة على الاستمرار في المعارك لفترة طويلة أكثر قد تنهك الخصوم في طرابلس، وكذا إمكانية تغيير ولايات ميليشيات غرب ليبيا، مع طول فترة الضغط العسكري والحصار، فضلا عن مهارت حفر ذاته في عقد تفاهات قبيلية برزت جليا عند سيطرة الجيش الوطني، خاصة في جنوب ليبيا، التي تحوي صراعات قبلية معقدة بين القبو والطوارق، والقبائل العربية. لكن معضلة ذلك السيناريو تكمن في أن معركة طرابلس تحولت إلى حرب وكالة صريحة من جانب تركيا، وحلفائها الإسلاميين والمصرايين، الذين يقاتلون بمنطقة وجودي. ذلك أن خسارتهم طرابلس تعني تهميشهم، سياسيا وعسكريا، من توازنات القوى المستقبلية في ليبيا (٢٥).

٢) السيناريو الثاني- اقتسام السيطرة على طرابلس: ويعني ذلك أن يسيطر الجيش الوطني على مناطق في محيط طرابلس، مع اختراق أجزاء

في الرابع من أبريل ٢٠١٩، بالتزامن مع معركة طرابلس، طالبت مصر جميع الأطراف بضبط النفس، ووقف التصعيد، مؤكدة موقفها القائم على دعم جهود الأمم المتحدة، والتمسك بالحل السياسي كخيار وحيد للحفاظ على ليبيا. وفي الوقت نفسه، دعت إلى ضرورة مواصلة مكافحة الإرهاب، واجتثاثه من الأراضي الليبية (٢١). وأكدت القاهرة الرؤية ذاتها، عندما التقى بعدها وزير الخارجية، سامح شكرى، نظيره الروسي سيرجى لافروف في السادس من أبريل ٢٠١٩ في القاهرة. كما أكد السيسي لجوزيبى كونتى، رئيس وزراء إيطاليا، مساندة مصر الحل السياسي في ليبيا، في إطار دعم مصر لوحدة أراضي ليبيا، ودعم مؤسساتها الوطنية، واحترام إرادة شعبها، بما يسهم في أمن واستقرار الشرق الأوسط (٢٢).

٣- الاضطلاع بدور إقليمي على الصعيد الإفريقي لدعم استقرار ليبيا، لاسيما أن معركة طرابلس جاءت في وقت تترأس فيه القاهرة الاتحاد الإفريقي خلال عام ٢٠١٩. كما أن تهديدات أزمة ليبيا تتراكم مع الجوار الإفريقي، سواء من جهة شرق إفريقيا أو الساحل الإفريقي. في هذا الإطار، شهدت القاهرة قمة الترويكا ورئاسة لجنة ليبيا في الاتحاد الإفريقي في ٢٣ أبريل ٢٠١٩. وأكد السيسي في القمة مكافحة مخاطر الإرهاب، والتدخلات الخارجية، وتمكين الجيش والشرطة من ممارسة وظائفهما في حفظ الأمن ومكافحة الميليشيات، حتى يتوافر مناخ لدعم المسار السياسي بغضى لانتخابات تستعيد فيها البلاد مقومات الشرعية، فضلا عن مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته لاستئناف الحل السياسي (٢٣).

٤- تأمين الحدود لمنع استغلال الإرهاب الأزمة في ليبيا للعبور إلى الداخل المصري. فعلى سبيل المثال، أعلنت القوات المسلحة المصرية، في السادس عشر من مايو ٢٠١٩، تدمير القوات الجوية لمخابر وملاجئ صحراوية إرهابية في سيناء، والصحراء الغربية، وجنوبي مصر، حيث قضت على ٤٧ مسلحا، وإحباط محاولات للهجرة



حفتر أن المبعوث الأممي منحاز، ويروج لسيناريوهات تقسيمية، وأنه لن يسمح بذلك.

يظل الأمن القومي المصري -مهما تكن طبيعة نواتج التطورات الأخيرة في تطورات أزمة ليبيا- يرتبط بمحددات جوهرية في تعاطيه مع الأزمة الليبية، من قبيل الحفاظ على الجيش الوطني كقوة عسكرية تؤمن الاستقرار ووحدته البلاد، مع إيلاء أهمية للتسوية السياسية. وبموازاة ذلك، الحد من تدخلات القوى الخارجية في ليبيا، لاسيما أن ذلك البلد صار متشابكا مع قضايا وتهديدات أخرى لمصر بالمنطقة.

لكن في المقابل، قد يفتح الباب لتحديات أخرى من قبيل: احتمال بروز اتجاه لدى بعض القوى الغربية للحث على بناء قوة أمنية موازية للجيش الوطني في المنطقة الغربية، إذا توقف إطلاق النار، أو قد تظهر سيناريوهات تهديدية بتقسيم ليبيا، قد توظفها بعض القوى في غرب ليبيا للضغط على عملية إحياء التفاوض السياسي المحتمل، وهو أمر لا يصب في مصالح مصر، أو ليبيا، أو المنطقة ككل. ولعل المشير حفتر كان قد انتقد بشدة المبعوث الأممي، لأن الأخير حذر من سيناريوهات كهذه في إهداته لمجلس الأمن في ٢١ مايو ٢٠١٩ (٢٧)، إذ رأى

على العكس، فإن السيناريو الثالث قد يزيد المخاطر والتهديدات للأمن القومي المصري، في ظل مخاوف تسرب عناصر إرهابية إلى الداخل المصري، واحتمال استنزاف الجيش في معارك خلفية تؤثر في الأوضاع الميدانية والسياسية التي اكتسبها في السنوات الماضية.

أما السيناريو الثاني، أي اقتسام السيطرة على طرابلس بين الجيش الليبي وميليشيات حكومة الوفاق، فهو يتضمن فرصا وتحديات للمصالح المصرية في ليبيا، وإن كانت أقل من السيناريو الأول، وأكثر من الثالث. فمن جهة، يزيد قوة الجيش، حال عودة التفاوض السياسي.

الهوامش :

- ١- موقع روسيا اليوم، المبعوث الأممي إلى ليبيا يعلن عن تأجيل إجراء الملتقى الوطني الجامع، ٩ أبريل ٢٠١٩.
- 2- Khalifa Haftar, rising power amid Libya's chaos, france5, 24-4-2019:
<https://www.france.24com/en/20190405-khalifa-haftar-rising-power-amid-libyas-chaos>
- تفسر بعض التحليلات الغربية (تشاتام هاوس) بأن معركة طرابلس رد فعل على تكوص السراج عن اتفاقه مع حفتر في اجتماع أبو ظبي، في ٢٧ فبراير ٢٠١٩، حيث إن هناك رواية غير مثبتة بأن حفتر كان قد اتفق على السيطرة على القوة العسكرية، بما فيها طرابلس، ويكون له رأى في اختيار المجلس الرئاسي. انظر تفاصيل أكثر في:
- Emadeddin Badi, Tim Eaton, Stalemate in Tripoli, <https://www.chathamhouse.org/publications/twt/stalemate-tripoli>
- ٣- انظر تحليلين عن طبيعة توترات القوى في ليبيا:
- Stratfor, Libya: Will Power Shift After Hifter's Victory? 12 Feb, 2019:
<https://worldview.stratfor.com/article/libya-will-power-shift-after-hifters-victory-tripoli-oil>
- Stratfor, What a Fight for Tripoli Could Mean for Libya's Future, 8 April, 2019:
<https://worldview.stratfor.com/article/what-fight-tripoli-could-mean-libyas-future-hifter-government-national-accord-civil-war-oil>
- ٤- بشير ولفرام لاشر، في ورقة في المعهد الألماني للدراسات الدولية، إلى أن هناك 'كارتل' من أربع ميليشيات رئيسية تسيطر على العاصمة طرابلس وتتحكم في مقدراتها الأمنية والاقتصادية، وأنها تحولت إلى مافيا اقتصادية، وهي (قوة الردع الخاصة، ولواء النواصي، وكتائب أبو سليم، وثوار طرابلس):
- Wolfram Lacher, Tripoli's Militia Cartel, How Ill-Conceived Stabilization Blocks Political Progress, and Risks Renewed War 20. April 2018:
https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2018C20_lac.pdf
- 5- Libya Proxy War Risk Escalates as Government Gets Arms Shipment, Bloomberg,

20 May, 2019 <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-05-18/libya-government-gets-arms-shipment-as-tripoli-offensive-stalls>

- ٦- الجيش الليبي يتهم تركيا بتزويد "الوفاق" بسلاح حديث، الأهرام، ١٤ مايو ٢٠١٩.
- ٧- السبسي يبحث مع فايز السراج مستجدات الأوضاع على الساحة الليبية، موقع مصرأوى، الأربعاء ٢٢ مايو ٢٠١٩.
- Mieczyslaw P. Boduszynski and hristopher K. Lamont. trump changed U.S. policy toward Libya. This is why it matters washingtonpost, 3 May 2019: https://www.washingtonpost.com/politics/03/05/2019/trump-changed-us-policy-towards-libya-this-is-why-it-matters/?utm_term=.b5fc435d80b
- Jeffrey Feltman, Trumpian storm clouds over Tripoli brookings, 19 April, 2019: <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/19/04/2019/trumpian-storm-clouds-over-tripoli/>
- ٩- الاتحاد الأوروبي: هجوم حفتر على طرابلس تهديد للسلم العالمي، موقع دويتش فيله، ١٣ مايو ٢٠١٩.
- ١٠- المبعوث الأممي إلى ليبيا: كل الأطراف الليبية استوردت أو اشترت سلاحا من الخارج، حوار مع فرانس ٢٤، ٢٨ مايو ٢٠١٩.
- ١١- حكومة طرابلس تعلق عمليات ٤٠ شركة، من بينها توتال، رويترز، ٩ مايو ٢٠١٩.
- ١٢- السراج يرفض وقف إطلاق النار قبل انسحاب قوات حفتر، <https://ar.libyaobserver.ly/article/4446>، ٢ مايو ٢٠١٩.
- ١٣- عودة داعش للنشاط في ليبيا .. أي علاقة بمستجدات طرابلس؟، بوابة إفريقيا الإخبارية، ١٩ مايو ٢٠١٩.
- ١٤- الرئاسة الفرنسية: حفتر أبلغ ماكرون بأنه لا وقف لإطلاق النار حاليا، رويترز، ٢٢ مايو ٢٠١٩، وايضا: موقع قناة الحرة، حفتر يعفو عن مسلحيه، ٢٦ مايو ٢٠١٩.
- ١٥- انظر رؤية مصر في دعم الجيش الوطني الليبي، ومكافحة الإرهاب، والعمل -في الوقت نفسه- مع الشركاء الدوليين على التسوية السياسية، سامح شكرى، المنطقة تشهد تفاعلات كثيرة تحتاج إلى حلول سياسية بعيدا عن الحروب، موقع اليوم السابع، ٢١ مايو ٢٠١٩.
- ١٦- انظر تفاصيل انخراط الجماعات الدارفورية في صراع ليبيا في تقرير الخبراء المعنى بالسودان إلى مجلس الأمن، ١٠ يناير ٢٠١٩، ص ص ٢٤-٣١.
- <https://www.undocs.org/ar/S/34/2019>
- ١٧- انظر تفاصيل موسعة في: الهيئة العامة للاستعلامات، الجهود المصرية لحلحلة الأزمة الليبية، ٢١ ديسمبر ٢٠١٧: <http://www.sis.gov.eg/Story/154658/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%84%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-?lang=ar>
- ١٨- سكاي نيوز عربية، مصر تتسلم الإرهابي الخطير هشام عشاوي، ٢٩ مايو ٢٠١٩.
- ١٩- اليوم السابع، السبسي يستقبل حفتر، ويؤكد دور المؤسسة العسكرية الليبية في استعادة مقومات الشرعية، ٩ مايو ٢٠١٩، رويترز، الرئيس المصري يلتقي حفتر في القاهرة، ١٤ أبريل ٢٠١٩.
- ٢٠- تفاصيل لقاء اللواء عباس كامل والمشير خليفة حفتر، بوابة الأهرام، ٢٩ مايو ٢٠١٩.
- ٢١- الخارجية المصرية تعرب عن قلقها البالغ من الاشتباكات الليبية، الأهرام، ٤ أبريل ٢٠١٩.
- ٢٢- روسيا اليوم، ٣ مايو ٢٠١٩، السبسي لرئيس وزراء إيطاليا: مصر تدعم الجهود لإيجاد حل سياسي في ليبيا.



٢٣- نص كلمة الرئيس السيسي أمام قمة الترويكا ورناسة لجنة ليبيا بالاتحاد الإفريقي، بوابة الأهرام، ٢٣ أبريل ٢٠١٩.
٢٤- بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة، القضاء على ٤٧ تكفيريا، وتدمير ٩٧ عربة، و٢٩ ملجأ، بوابة الأهرام، ١٦ مايو ٢٠١٩.

٢٥- ترى منظمة كرايسز جروب أن معركة طرابلس وجودية للطرفين، وهو ما يصعب عملية الحسم العسكري بشكل عام، حيث يشهد كل طرف حلفاءه في الداخل والخارج. انظر: كرايسز جروب، وقف الحرب الدائرة في طرابلس، ٢٣ مايو ٢٠١٩.

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/libya/b069-stopping-war-tripoli>

26- Frederic Wehrey and Wolfram Lacher, Libya's New Civil War And What the United States Can Do About It, *foreignaffairs*, 30 may 2019:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2019-05-30/libyas-new-civil-war>

٢٧- نص إحاطة غسان سلامة إلى مجلس الأمن حول الوضع في ليبيا، بوابة الوسط، ٢١ مايو ٢٠١٩.

